مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٨٦**

الخميس، ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بايك جي – آه	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بانكين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	رواندا	السيد ندوهونغيرهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد وانغ من
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتس

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2014/336)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان.

تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي (S/2014/336)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الأساسي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلَي جنوب السودان والسودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/375 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته تشاد وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/336 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في أبيي.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه.

سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، أستراليا، تشاد، جمهورية كوريا، رواندا، شيلي، الصين، فرنسا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢١٥٦ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد حسن (السودان): أستهل بياني بتقديم التهنئة لكم على رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر، خاصة وأن هذا الشهر قد شهد استعراض تقرير الأمين العام الدوري عن أبيي (S/2014/336)، والذي تم تقديمه عقب إجراء الاستعراض الاستراتيجي لولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، كما شهد هذا الشهر مداولات المجلس حول قرار تجديد ولاية البعثة الذي اعتمدتموه للتو (القرار ٢١٥٦ (٢٠١٤)).

وبهذه المناسبة فإنني أعرب عن الامتنان والشكر والتقدير لدولة إثيوبيا الجارة الشقيقة وجهودها المقدرة من أجل تعزيز السلام والاستقرار في السودان، لا سيما في منطقة أبيي، من خلال الدور الذي تقوم به البعثة.

إن القرار الذي تم اعتماده قد أكد بوضوح في العديد من فقراته أهمية الالتزام والتطبيق الكامل للاتفاقيات الموقعة بين جمهوريتي السودان وجنوب السودان بشأن تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي. كما أكد القرار أن أي تسوية للوضع النهائي لأبيي لن تتم إلا عن طريق الحوار والتفاوض بين الطرفين. ولذلك فإننا نثمّن ما جاء في القرار من فقرات بهذا الخصوص، كما نثمّن تطبيق تلك الاتفاقيات، خاصة اتفاقية ٢٠ حزيران/يونيه لعام ٢٠١١ بشأن الترتيبات الإدارية والأمنية المؤقتة لمنطقة أبيي، واتفاق ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن أمن الحدود والآلية السياسية الأمنية المشتركة، واتفاق ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١١ بشأن بعثة دعم مراقبة الحدود، ثم بالإضافة إلى ذلك، اتفاقيات التعاون الموقعة بين البلدين بتاريخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بشأن التعاون و الترتيبات الأمنية. وغني عن الذكر أن جميع هذه الاتفاقيات إنما هي كلّ لا يتجزأ، أي

أنها حزمة واحدة تطبق على حد سواء، دون تمييز بين اتفاقية وأخرى. وكما تعلمون فإن مصفوفة تفنيذ هذه الاتفاقات الموقع عليها بواسطة الطرفين في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣ قد أحيلت إلى مجلسكم الموقر وأصبحت الآنة وثيقة رسمية من وثائق هذا المجلس.

إننا إذ نجدد التزامنا الكامل بتنفيذ هذه الاتفاقيات، نؤكد في ذات الوقت أن أقصر الطرق لتسوية الوضع النهائي في منطقة أبيي وفقا لهذه الاتفاقيات يبدأ بإنشاء الآليات الإدارية والأمنية المؤقتة، أي إنشاء مجلس تشريعي أبيي وإدارة أبيي وجهاز شرطة أبيي. إذ أن إنشاء هذه الآليات من شأنه ملء أي فراغ إداري أو أمني وتهيئة البيئة المناسبة للعودة للاستقرار والتعايش السلمي بين المجموعات السكانية في المنطقة ممثلة في قبيلتي المسيرية ودينكا نقوك، ومن ثم الشروع في تسوية الوضع النهائي للمنطقة بما يحقق الأمن والاستقرار ويحفظ التعايش السلمي بين هاتين المجموعتين السكانيتين الرئيسيتين في المنطقة.

وقد أكد القرار الذي تم اعتماده للتو على أنه لا بديل لمثل هذا الحوار من أجل تسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي، مثلما حذر القرار من اتخاذ أي إجراء أحادي من أي من الطرفين بشأن منطقة أبيي، ونحن ملتزمون بذلك. وقد أكد القرار مرة أخرى القلق إزاء ما اعتبره مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي قرارا اتخذته قبيلة دينكا نقوك لإجراء استفتاء من طرف واحد.

ونظرا لأن نص الفقرة في القرار السابق كان أشمل من ذلك وهناك جزء قصير من تلك الفقرة غير موجود الآن، فإننا نسجل تحفظنا على بقية الجزء المحذوف منها. ولكننا نثمن في ذات الوقت ما جاء في القرار من تأكيد واضح لرفض المجلس لأي إجراء أحادي ونكرر التزامنا بذلك. وفي هذا السياق، نذكّر مجلسكم الموقر بأننا عندما قمنا بسحب الجيش السوداني من منطقة أبيي، إنما كان التزاما بالاتفاقيات المشار إليها، الموقعة مع دولة جنوب السودان، الجارة الشقيقة، وبخريطة الطريق التي أعدها واعتمدها الاتحاد الأفريقي وبقرار مجلسكم الموقر ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وقد خاطبنا هذا المجلس في حينه بهذا الخصوص، بما يؤكد مدى التزامنا الكامل بتنفيذ هذه الاتفاقيات، خاصة تلك المتعلقة بمنطقة أبيي والترتيبات الأمنية للحدود، بما في ذلك إنشاء المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح، وتفعيل الآلية المشتركة لمراقبة الحدود والتحقق منها. وقد عكست تقارير الأمين العام عن أبيي مدى التزام حكومة السودان فيما يتعلق بالتنفيذ الكامل وإنشاء هذه الآليات.

ختاما، إن مجلسكم الموقر يدرك جيدا أن أي محاولة لابتكار أية أفكار أو مقترحات تتجاوز كل الاتفاقيات الموقعة بين الطرفين أو تهدف لفرض أي حلول متعجلة سوف تكون كارثية على الأوضاع في أبيي، ولن تقود إلا لتأزيم الموقف وتعقيده. لذلك ومن هذا الباب، نحن أكدنا وما زلنا نؤكد التزامنا بجميع الاتفاقيات الموقعة مع إخوتنا في دولة جنوب السودان.

ونأمل أن نحقق خلال الأربعة الأشهر القادمة، التي هي مدة تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، تقدما على صعيد إنشاء هذه الآليات الإدارية والأمنية المؤقتة، وأن يتمكن إخوتنا كذلك في جنوب السودان من تجاوز الحالة الراهنة في دولة الجنوب، وبهذه المناسبة أذكر المجلس حقيقة، وأشكر المجلس أنه في جلستين متواليتين قد أعرب عن امتنانه وتقديره للمنهج الحكيم الذي تعاملت به حكومة السودان وقيادتها ممثلة في السيد رئيس الجمهورية، السيد عمر حسن أحمد البشير مع التطورات الأخيرة في دولة جنوب السودان، إذ أننا أحرص من أي جهة أخرى على تحقيق الاستقرار في هذه الدولة الجارة الشقيقة، لأننا نتأثر سلبا أو إيجابا بها، وهم في نهاية المطاف إخوة وأشقاء، كذلك لأننا ندرك جيدا منذ ما

قبل إجراء الاستفتاء، بأن دولة جنوب السودان حتى وأنها قد انفصلت وأصبحت دولة مستقلة، وقد باركنا ذلك، فإنها لن تذهب إلى قارة أخرى، نحن جيران ونحن إخوة، تربطنا الكثير من الروابط المشتركة ومن هذا الباب، نحن كنا نحرص دائما على تطبيق جميع الاتفاقيات، خاصة تلك المتعلقة بأبيي وإنشاء كل هذه الآليات وصولا إلى تهيئة المناخ المناسب لتسوية الوضع النهائي للمنطقة، آملين أن يتمكن إخوتنا كذلك من استكمال ما تبقى من التزامات وتعهدات، بموجب تلك الاتفاقيات حتى لا تمر هذه الأربعة أشهر، إلا ونكون قد حققنا خلالها التقدم المطلوب على صعيد إنشاء الآليات، من أجل أن نمضي إلى الأمام فيما يخص تسوية الوضع النهائي اتساقا مع ما نصت عليه جميع الاتفاقيات المشار إليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد دنغ (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية) : إنني أقدر مرة أخرى، سيدي، الفرصة التي أتيحت لي لمخاطبة مجلس الأمن للمرة الثالثة خلال رئاستكم. وبينما من دواعي شرفي وسروري الحضور مرة أخرى في المجلس، فإنني أدرك أيضا أن ذلك مرده للأسف لتعدد الأزمات التي تواجه بلدنا والمنطقة. وسينصب تركيزي اليوم على الحالة في أبيي، وكيف يمكننا حسب اعتقادي الخروج من المأزق الحالي.

اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بقرار مجلس الأمن المتعلق بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، لمدة أربعة أشهر. وبينما نعتقد أن تلك فترة قصيرة جدا لمواجهة تحديات الحماية في المنطقة، إلا أنها توفر فرصة لإيجاد حلول أكثر استدامة لمشكلة أبيي. ويجب علينا أيضا أن نعرب عن تقديرنا وامتناننا العميقين لحكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، ولقائد القوة وقواته الشجاعة، على التزامهم بحماية شعبنا. وكما قلت مرارا وتكرارا ، فإن أفضل شيء يحدث لمنطقة أبيي وجيرانها من قبائل المسيرية، هو في الواقع وجود البعثة في المنطقة.

اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري للنبرة الإيجابية للغاية لبيان زميلي من السودان عن الحالة، وهي نبرة إذا جرى التصرف بناء عليها بنفس الروح وحسن النية، يمكن أن تدفع بنا إلى الأمام. لكننا واجهنا في الواقع، صعوبة فيما يخص المضي قدما لإيجاد حل نهائي لهذه الحالة. لذلك السبب، في مذكرتي المعنونة ”تحقيق الاستقرار المؤقت لحالة الأزمة في أبيي“، التي أخذها المجلس بعين الاعتبار، عند نظره في القرار المتعلق بالبعثة (القرار ٢١٥٦ (٢٠١٤)) ، وأزعم أن الحالة قد بلغت الآن مرحلة، توجد فيها حاجة ماسة إلى أفكار بديلة للتغلب على المأزق في أبيي، ومنع الأزمة من التفاقم لتؤدي إلى انفجار كارثي آخر في المنطقة. وفي رأيي، فإن الأولوية القصوى الآن يجب أن تكون تحقيق استقرار الحالة في أبيي، من خلال إنشاء إدارة فعالة وضمان عودة أفراد دينكا نقوك بأمان وبكرامة إلى مناطق إقامتهم الأصلية، و إعادة توطينهم، وعيشهم حياة آمنة ومنتجة، بدون خطر وقوع هجمات عنيفة من جانب جيرانهم. ويكتسي نفس القدر من الأهمية، تلبية احتياجات قبائل المسيرية، سواء في مناطق إقامتهم العادية، أو في المنطقة الانتقالية لهجرتهم خلال موسم الجفاف، بحثا عن المياه والمراعي في منطقة أبيي. ويتطلب ذلك اتخاذ تدابير عاجلة لتعزيز الحوار بين دينكا نقوك وقبائل المسيرية لتحقيق السلام والمصالحة الدائمين.

وتتمثل مأساة الحالة في أبيي في أن أعمال القتال الأخيرة، قد ألقت بظلالها على قرن على الأقل من التعايش والتعاون السلميين الموثقين بشكل جيد، بين دينكا نقوك وقبائل المسيرية. وجرى الاعتراف على نطاق واسع بذلك التعاون الاستثنائي، بما في ذلك من قبل مسؤولي الاستعمار البريطاني، كنموذج إيجابي في بيئة من العنف العرقي والإثني والديني المتفشي، بين

المجتمعات المحلية على طول حدود شمال وجنوب السودان آنذاك. وفي الواقع، لا يزال يشار إلى ذلك باعتباره إرثا يستحق الاستعادة والمحاكاة.

وكان أساس تلك العلاقات الودية، اعتراف واحترام قبيلتين لبعضهما البعض، خاصة قادة كل منهما. وما كان مهما بوجه خاص هو حماية قيادة دينكا نقوك التي وفرتها قبائل المسيرية وغيرها من سكان جنوب السودان، خلال هجرتها الموسمية إلى منطقة أبيي. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن رعاة جنوب السودان، سواء من الدينكا أو النوير، من عدة محافظات، التي أصبحت الآن ولايات، كانوا يهربون من الفيضانات خلال موسم الأمطار بالانتقال إلى المناطق الجافة الواقعة في أراضي دينكا نقوك. وهذا جزء مهم مما يجعل من أبيي مفترق طرق حقيقي، بين السودان وجنوب السودان.

إننا ندرك بأن المجتمع الدولي لم يوافق على استفتاء المجتمع المحلي لأبيي، ولا يعترف بالتصويت بأغلبية ساحقة على الانضمام إلى جنوب السودان. ومع ذلك، جرى الاعتراف على نطاق واسع بأن الاستفتاء كان حسن التنظيم، وأجري بكفاءة وشفافية ويعكس التطلعات الحقيقية لدينكا نقوك. ولكن بدون تعاون السودان ودعم المنظمات الإقليمية والدولية، فليس للتعبير عن هذه التطلعات أي مدلول عملي.

مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن أفراد دينكا نقوك كانوا يتصرفون بروح مقترح فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، برئاسة رئيس جنوب أفريقيا السابق مبيكي، الذي ينص على أن الاستفتاء سيعقد خلال شهر تشرين الأول/ أكتوبر، الذي أجري خلاله بالفعل استفتاء المجتمع المحلي. وعلاوة على ذلك، أيد هذا المقترح الاتحاد الأفريقي ومجلس السلم و الأمن التابع له، وهو مقترح قبله جنوب السودان ورفضه السودان، باعتباره أفضل السبل للمضي قدما من أجل مواجهة التحديات الناجمة عن مشكلة أبيي.

في تشرين الأول/أكتوبر، عام ٢٠١٣، حث مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي مجلس الأمن على دعم اقتراح الاتحاد الأفريقي. و لم يتمكن المجلس من الاستجابة على نحو إيجابي لذلك الطلب. وعلى أي حال، من الواقعي الاعتراف بأن تسوية عن طريق التفاوض يلتزم بها كل من السودان وجنوب السودان بحسن نية هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام الحقيقي والأمن والاستقرار في المنطقة.

يسعى الرئيس سلفا كير جاهدا لتحقيق توازن بين دعم تطلعات أبناء قبيلة دينكا نقوك وكسب التعاون من جانب رئيس السودان، عمر حسن البشير. لم يتمكن الزعيمان، حتى الآن، من التوصل إلى اتفاق بشأن أبيي. وفي الوقت نفسه، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة من أجل تحقيق استقرار الحالة الأمنية لكل من قبيلة دينكا نقوك وقبيلة المسيرية.

ومن أجل تحقيق استقرار الحالة في أبيي خلال الفترة الانتقالية بينما يتفاوض زعماء جنوب السودان والسودان على الوضع النهائي لمنطقة أبيي، فإنني أرى أن قبيلة دينكا نقوك تستحق وبحاجة إلى استعادة وضعها الإداري المستقل السابق — الذي اقترن بالعلاقات الودية وعلاقات التعاون مع قبيلة المسيرية — في إطار ترتيبات أمنية مضمونة دوليا هذه المرة وبالتعاون مع حكومتي جنوب السودان والسودان. ويجب أن نتذكر أن قبيلة المسيرية، أيضا، لها وضع إداري مستقل في الإطار الوطني للسودان. من شأن هذه الترتيبات القائمة على الاحترام المتبادل أن تتيح تحقيق الاستقرار في المنطقة والنمو اجتماعيا واقتصاديا والارتقاء إلى مستوى تحدي الدور المفترض منها كجسر بين جنوب السودان والسودان. وأود أن أؤكد من جديد أن تفاصيل مقترحاتي من أجل تحقيق الاستقرار في أبيي ترد في المذكرة التي أشرت إليها في وقت سابق، التي ترد في مرفق الوثيقة S/2014/356.

والهدف من ملاحظاتي ليس تقديم حلول لتسوية الوضع النهائي لمنطقة أبيي أو تقويض المقترحات قيد النظر، بل اقتراح أفكار لتطبيع الحالة من أجل تعزيز السلام والأمن والاستقرار للسكان المحليين – دينكا نقوك والمسيرية على حد سواء. وأعتقد أيضا أن ذلك من شأنه أن يسهم في تهيئة مناخ يفضي إلى مفاوضات بناءة وتتسم بالتعاون بدرجة أكبر بشأن الوضع النهائي لمنطقة أبيي، من جانب قادة جنوب السودان والسودان. وإنني أعتقد بصدق أنه مقترح ينطوي على مكسب لجميع الأطراف، على خلاف الحالة الراهنة تماما، حيث يخسر الجانبان.

وأود أن أختتم بالصورة المجازية التي قالها لي أحد شيوخ قبيلة دينكا نقوك والتي أذكرها كثيرا. لقد قال لي إن أبيي مثل العين، صغيرة جدا لكنها ترى الكثير. وأود الآن أن أعكس التشبيه بقول إن أبيي رغم أنها صغيرة جدا، فإن أعين العالم تتركز على أمنها ورفاهها بصورة عامة. وأعتقد أن هذا تحول كبير عن معاناتها السابقة في عزلة. ويحدوني الأمل في أن يكون بالإمكان استدامة الزخم الإيجابي وألا تسقط أبيي مرة أخرى في هاوية المآسي السابقة. يقع تحقيق ذلك الأمل أساسا على عاتق مجلس الأمن وشركائه الأفارقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٥.